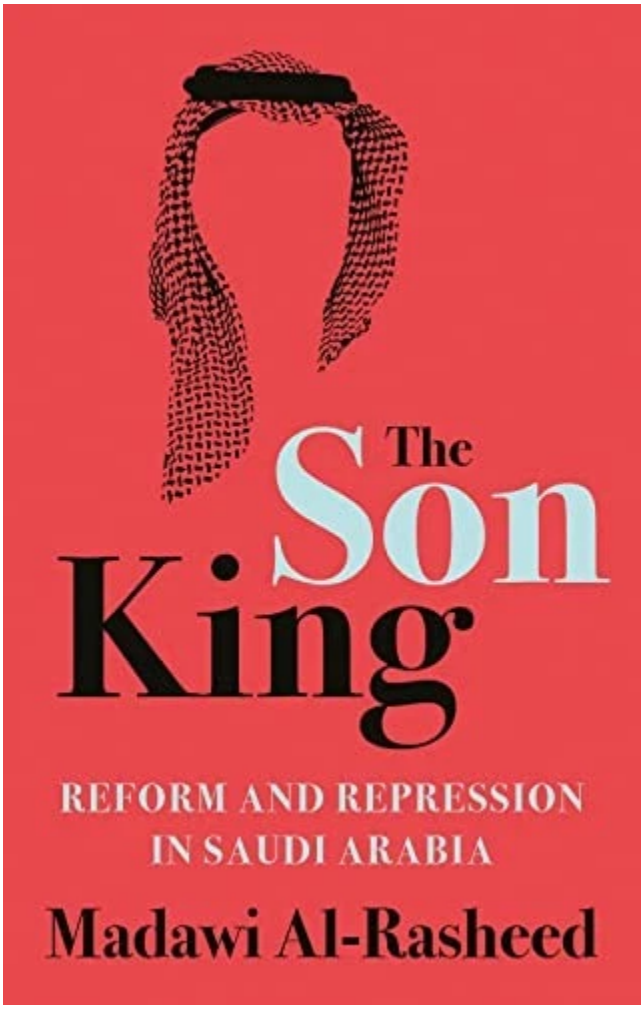

الإصلاح بوصفه تقنية للسلطة

قراءة نقدية في كتاب مضاوي الرشيد "الملك الابن: الإصلاح والقمع في السعودية"

Madawi Al-Rasheed, The Son King: Reform and Repression in Saudi Arabia, Oxford University Press, 2021.

ليس السؤال المركزي الذي تطرحه الباحثة الاكاديمية مضاوي الرشيد في كتابها "The Son King: Reform and Repression in Saudi Arabia" هو ما إذا كانت المملكة السعودية قد تغيّرت في عهد محمد بن سلمان؛ فحجم التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ صعوده يجعل إنكار التغيير نفسه قليل الجدوى التحليلية. السؤال الأعمق الذي يشغل الكتاب هو: أيّ نوع من التغيير يجري في السعودية، ولمن، وبأية أدوات، وما العلاقة بين تحرير المجتمع من بعض القيود القديمة وبين تشديد قبضة الدولة على المجال السياسي؟

ومن هنا تنطلق المفارقة التي يقوم عليها الكتاب كله: أن "الإصلاح" و"القمع" ليسا بالضرورة مسارين متناقضين. فقد يكون تفكيك بعض البنى الاجتماعية والدينية المحافظة مصحوبًا، في اللحظة نفسها، بإعادة بناء السلطة السياسية على نحو أكثر مركزية وشخصانية. بل إن الرشيد تذهب أبعد من ذلك حين تجعل التزامن بين العمليتين مدخلًا لفهم المملكة الجديدة: مجتمع أكثر انفتاحًا في بعض المجالات، يقابله نظام سياسي أكثر انغلاقًا؛ تراجع في سلطة المؤسسة الدينية التقليدية يقابله تضخم في سلطة المركز السياسي؛ توسيع لبعض حقوق المرأة يقترن باعتقال ناشطات طالبن بهذه الحقوق؛ وتحرير فضاءات الترفيه والثقافة يقابله تضييق غير مسبوق على فضاءات التعبير السياسي المستقل.

بهذا المعنى، لا يقدم The Son King سيرة سياسية لمحمد بن سلمان بالمعنى التقليدي، على الرغم من أن ولي العهد يحتل موقعًا مركزيًا فيه. إنه، بالأحرى، محاولة لتفسير إعادة تركيب السلطوية السعودية في لحظة انتقال تاريخية من نمط حكم ملكي اعتمد بدرجات متفاوتة على توزيع السلطة والتفاوض داخل الأسرة الحاكمة واستيعاب المؤسسات الدينية والاجتماعية، إلى نموذج أكثر تمركزًا حول الحاكم الفرد وشبكة جديدة من المؤسسات والأجهزة والخطابات.

وهنا تكمن أهمية الكتاب، كما تكمن أيضًا إحدى مشكلاته المنهجية. فالرشيد لا تنظر إلى "رؤية 2030" والتحولات الاجتماعية المصاحبة لها بوصفها برنامج تحديث اقتصادي واجتماعي يمكن تقييمه بمعزل عن البنية السياسية التي تنتجه، وإنما تضعها داخل سؤال أوسع يتعلق بطبيعة السلطة. لذلك لا يصبح السؤال: هل سُمح للمرأة بقيادة السيارة؟ أو هل توسع قطاع الترفيه؟ أو هل تراجعت سلطة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ وإنما: كيف جرى إنتاج هذه التحولات؟ ومن يمتلك حق تعريف الإصلاح؟ وهل يستطيع المجتمع أن يطالب بالإصلاح بصورة مستقلة عن الدولة؟

هذه النقلة من دراسة "نتائج الإصلاح" إلى دراسة سياسة الإصلاح هي، في التقدير العام، أهم ما يميز الكتاب.

من "الإصلاح ضد السلطة" إلى "الإصلاح بواسطة السلطة"

تقوم الأطروحة الضمنية للرشيد على التمييز بين نموذجين للإصلاح. الأول إصلاح ينشأ من أسفل، أي من المجتمع، من المطالب الحقوقية والسياسية ومن تفاوض الفئات الاجتماعية مع الدولة؛ والثاني إصلاح تنفذه الدولة من أعلى، وتحتكر في الوقت نفسه تعريف أهدافه وحدوده وإيقاعه.

والسعودية الجديدة، بحسب هذه القراءة، انتقلت بوضوح نحو النموذج الثاني. وهذه مسألة أكثر تعقيدًا من ثنائية بسيطة بين "التحديث" و"المحافظة". ففي الأدبيات القديمة حول السعودية كان الصراع يُقدَّم غالبًا بكونه مواجهة بين دولة راغبة في التحديث ومؤسسة دينية أو مجتمع محافظ يضعان العراقيل أمامها. أما التحولات التي بدأت تتسارع منذ 2016–2017 فقد قلبت جانبًا مهمًا من هذه الصورة: أصبحت الدولة

نفسها القوة الأكثر اندفاعًا في إعادة تشكيل المجال الاجتماعي، بينما تحولت المحافظة الدينية من شريك في تحديد المجال العام إلى قوة خاضعة بدرجة متزايدة لقرار المركز السياسي.

ولكن إخضاع السلطة الدينية التقليدية لا يعني بالضرورة ــ وهذه نقطة محورية عند الرشيد ــ نشوء مجال عام أكثر استقلالًا. فالفراغ الذي خلّفه تراجع المؤسسة الدينية لم تملأه مؤسسات مجتمع مدني مستقلة أو حياة سياسية تعددية، وإنما ملأته الدولة نفسها.

ومن هنا يمكن إعادة صياغة الأطروحة الأساسية للكتاب على النحو الآتي: لم تنتقل السعودية ببساطة من "الدولة الدينية" إلى "الدولة الحديثة"، وإنما من صيغة معينة لإدارة السلطوية إلى صيغة أخرى أكثر مركزية.

هذه الملاحظة تجعل الكتاب يتجاوز شخصية محمد بن سلمان نفسه. فالتحولات التي يناقشها تمس بنية الحكم السعودي: العلاقة بين الأسرة والدولة، وبين الدولة والدين، وبين المركز والأطراف، وبين السلطة والمرأة، وبين الدولة والأجيال الجديدة، وصولًا إلى إعادة تعريف الهوية السعودية ذاتها.

خاشقجي: الجريمة بوصفها مدخلًا لفهم النظام

ليس من المصادفة أن يحتل اغتيال جمال خاشقجي موقعًا محوريًا في الكتاب. فالرشيد لا تتعامل مع حادثة القنصلية السعودية في إسطنبول سنة 2018 بوصفها حدثًا منفصلًا أو مجرد أزمة في السياسة الخارجية، وإنما بوصفها نافذة يمكن من خلالها قراءة طبيعة التحول الداخلي في المملكة.

ويظهر ذلك بوضوح في الفصل الثالث من الكتاب، حيث تنظر الرشيد إلى خاشقجي بوصفه شخصية انتقلت من داخل المؤسسة الإعلامية والسياسية السعودية إلى موقع الناقد والمبعد، وترى أن مصيره يكشف عن تغير قواعد التعامل مع الاختلاف السياسي في المرحلة الجديدة.

وتكمن أهمية خاشقجي بالنسبة إلى تحليل الرشيد في أنه لم يكن معارضًا ثوريًا يسعى إلى إسقاط النظام الملكي. كان ابنًا للمؤسسة السعودية بمعانٍ كثيرة، وعمل داخل إعلامها وامتلك علاقات وثيقة مع شخصيات نافذة فيها. ولذلك فإن تحوله إلى معارض

في المنفى يكشف، في قراءة الكتاب، تقلص المسافة التي كانت تسمح سابقًا بوجود أصوات من داخل النظام تختلف معه دون أن تتحول بالضرورة إلى أعداء كاملين له.

لكن جعل اغتيال خاشقجي مفتاحًا تفسيريًا للتحول السعودي ينطوي كذلك على مخاطرة تحليلية. فالحدث، بسبب طبيعته الاستثنائية وقوته الأخلاقية والسياسية، يستطيع أن يفرض منطقه على قراءة مجمل المرحلة. وقد يقود ذلك إلى تفسير التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كلها من داخل نموذج القمع، بدل التعامل معها باعتبارها عمليات متفاوتة الدوافع والنتائج.

وهنا تبدأ المسافة النقدية الضرورية مع الكتاب. فالاعتراف بوجود توسع واضح في أدوات الضبط السياسي لا يقتضي بالضرورة اختزال مشروع التحول السعودي بأكمله إلى وظيفة قمعية. ثمة دوافع اقتصادية وديمغرافية واجتماعية حقيقية دفعت الدولة السعودية إلى إعادة النظر في نموذجها السابق: ارتفاع نسبة الشباب، الاعتماد التاريخي على النفط، تضخم القطاع العام، ضعف مشاركة المرأة الاقتصادية، تغير أنماط الاستهلاك، الثورة الرقمية، وضغوط التحول العالمي في أسواق الطاقة.

ولذلك فإن السؤال الأدق ليس ما إذا كان الإصلاح "حقيقيًا" أو مجرد دعاية؛ وإنما كيف يمكن لإصلاح حقيقي في بعض المجالات أن يتعايش مع سلطوية حقيقية في مجالات أخرى؟

وهذه المفارقة هي التي تمنح كتاب الرشيد قيمته الكبرى، حتى عندما لا تكون إجاباته عنها مكتملة.

الدولة التي تعيد اختراع الأمة

من أكثر أقسام الكتاب أهمية الفصل الرابع، "القومية الشعبوية الجديدة". فهنا تنتقل الرشيد من تحليل إعادة توزيع السلطة إلى تحليل إعادة إنتاج الهوية.

فلعقود طويلة ارتبطت شرعية الدولة السعودية بثلاثة موارد رئيسية: الشرعية الدينية المرتبطة بالتحالف التاريخي بين آل سعود والمؤسسة الوهابية؛ والشرعية الريعية الناتجة من توزيع عوائد النفط؛ والشرعية الملكية ـ الأبوية التي صوّرت الأسرة

الحاكمة بوصفها راعية المجتمع وضامنة وحدته واستقراره. لكن التحولات الأخيرة بدأت تعيد ترتيب هذه الموارد.

فمع تراجع المكانة السياسية للمؤسسة الدينية، برز خطاب قومي سعودي أكثر كثافة، يقوم على الاحتفاء بالدولة والأرض والتاريخ والرموز الوطنية والتراث السابق جزئيًا على الوهابية. وأصبحت مواقع مثل العلا، والتراث الحجازي، والآثار القديمة، والتنوع الثقافي، ومناسبات مثل "يوم التأسيس" جزءًا من إعادة بناء سردية وطنية تتجاوز الرواية الدينية التي هيمنت طويلًا على تعريف المملكة.

ترى الرشيد في هذه القومية الجديدة أداة سياسية للتعبئة ولإنتاج شرعية بديلة، وهو تشخيص يستحق الاهتمام. لكن المسألة تحتاج إلى قدر من التفكيك يتجاوز موقف الكتاب نفسه.

فالقومية السعودية الجديدة ليست مجرد غطاء أيديولوجي للسلطوية. إنها كذلك استجابة لمشكلة تاريخية حقيقية واجهتها الدولة منذ تأسيسها: كيف يمكن تحويل مملكة قامت عبر ضم مناطق متعددة ـ نجد والحجاز والأحساء وعسير وغيرها ـ إلى جماعة وطنية تتجاوز الولاءات المناطقية والمذهبية والقبلية؟

المشكلة، إذن، ليست في إنتاج هوية وطنية في حد ذاته؛ فكل دولة حديثة تقريبًا تمارس شكلًا من أشكال بناء الأمة. السؤال هو: هل تسمح الهوية الجديدة بتعدد روايات الانتماء داخل المملكة، أم تتحول إلى معيار جديد للولاء السياسي؟

هنا يصبح تحليل الرشيد أكثر قوة حين تربط القومية الجديدة بخطاب التخوين وبالاستقطاب الذي صاحب بعض أزمات السياسة الخارجية، ولا سيما أزمة قطر سنة 2017، وبروز الجيوش الإلكترونية والمنصات الرقمية بوصفها أدوات لإنتاج الحدود بين "الوطني" و"الخائن".

إننا، بهذا المعنى، أمام تحول مهم: من شرعية تستمد جانبًا كبيرًا من قوتها من الدين إلى شرعية تريد أن تجعل الأمة والدولة والتنمية والقيادة عناصر متداخلة في سردية واحدة.

وهذا ربما يكون أكثر التحولات عمقًا في السعودية المعاصرة، لأنه قد يبقى حتى بعد انقضاء اللحظة السياسية التي أنتجته.

المرأة: التحرير من دون استقلال سياسي

أما الفصل السادس، "المرأة والحقوق" فيقدم المثال الأكثر وضوحًا على المفارقة التي يقوم عليها الكتاب كله. فلا يمكن إنكار حجم التحولات التي طرأت على حياة النساء السعوديات: السماح بقيادة السيارة، توسيع المشاركة في سوق العمل، إعادة تنظيم أجزاء من نظام الولاية، وزيادة حضور المرأة في المجال العام. لكن الفترة نفسها شهدت اعتقال ومحاكمة عدد من أبرز الناشطات اللواتي طالبن ببعض هذه الإصلاحات قبل إقرارها.

وهذه المفارقة ليست عرضية في تفسير الرشيد.

فالرسالة السياسية الكامنة وراءها، وفق منطق الكتاب، هي أن الدولة قد تستجيب للمطلب الاجتماعي لكنها لا تقبل بالضرورة استقلال صاحب المطلب عنها. تستطيع السلطة أن تمنح الحق، ولكنها ترفض أن يتحول الحصول عليه إلى دليل على قدرة المجتمع على فرض أجندته السياسية.

وهنا يصل الكتاب إلى إحدى أكثر أفكاره أهمية: احتكار الدولة للإصلاح قد يكون في ذاته شكلًا من أشكال احتكار السياسة.

فالمرأة تستطيع قيادة السيارة، والعمل، ودخول فضاءات اجتماعية كانت مغلقة، لكن ذلك لا يعني بالضرورة الاعتراف بحقها في تأسيس حركة سياسية مستقلة تطالب بتوسيع الحقوق. وبهذا يجري الفصل بين التحرير الاجتماعي والمواطنة السياسية.

هذه الملاحظة تفسر لماذا لا ترى الرشيد تناقضًا بين تحرير اجتماعي ملموس وبين تشديد سياسي متزامن. فالمشروع، في قراءتها، ليس تحرير المجتمع من الدولة، وإنما تحرير بعض مكونات المجتمع من القيود القديمة عبر الدولة وتحت إشرافها.

الشباب: قاعدة التغيير ومصدر القلق

في الفصل السابع، "شباب وقلقون" تنتقل الرشيد إلى الفئة التي يعتمد عليها مشروع التحول أكثر من غيرها: الجيل السعودي الجديد. وهنا تتضح إحدى المفارقات البنيوية في المشروع السعودي الجديد.

فالرؤية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى شباب أكثر استقلالًا ومبادرة: شباب يدخلون القطاع الخاص، يؤسسون الشركات، يعملون في الصناعات الإبداعية، يستخدمون التكنولوجيا، ويتحررون من الاعتماد الكامل على الوظيفة الحكومية.

لكن الاقتصاد الذي يحتاج إلى الفرد المبادر قد ينتج، بمرور الزمن، فردًا يطالب أيضًا بمساحة أوسع من الاستقلال الاجتماعي والسياسي. وهذه ليست مشكلة سعودية خاصة. إنها معضلة تاريخية رافقت تجارب "التحديث السلطوي" في دول عديدة: الدولة تريد المواطن المنتج، لكنها قد تتردد أمام المواطن المستقل؛ تريد المبادرة الاقتصادية لكنها تخشى المبادرة السياسية؛ تريد المجتمع الحديث ولكن من دون أن تفقد القدرة على تحديد حدود الحداثة نفسها.

من هنا تكتسب قراءة الرشيد بعدًا يتجاوز الحالة السعودية. فالكتاب ينتمي ضمنيًا إلى أدبيات أوسع تبحث في قدرة الأنظمة السلطوية على استخدام الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي أداةً لتجديد شرعيتها بدل أن يكون مقدمة حتمية للديمقراطية.

ما الذي أصابت فيه مضاوي الرشيد؟

القيمة الكبرى لـThe Son King أنه يحطم ثنائية تبسيطية سيطرت على كثير من النقاش حول السعودية: إما أن محمد بن سلمان "مصلح" وبالتالي ينبغي التغاضي عن السلطوية، أو أنه "مستبد" وبالتالي فكل إصلاحاته مجرد خدعة.

الرشيد ترفض، عمليًا، هذه الثنائية.

يمكن للدولة أن تكون إصلاحية وسلطوية في الوقت نفسه. بل يمكن للسلطوية نفسها أن تصبح أداة لإنجاز إصلاحات عجز النظام القديم، القائم على التوافقات البطيئة بين مراكز القوى، عن إنجازها.

وهذه نتيجة أكثر إزعاجًا فكريًا من مجرد إدانة الاستبداد؛ لأنها تطرح السؤال الذي عرفته تجارب تحديث عديدة منذ القرن التاسع عشر: هل تحتاج التحولات الاجتماعية الكبرى إلى تركيز مؤقت للسلطة؟

جواب الرشيد واضح في رفض هذه الحجة. وهي تحذر خصوصًا من الافتراض الاستشراقي القديم القائل إن المجتمعات العربية لا يمكن تحديثها إلا بواسطة "المستبد المستنير". والناشر نفسه يلخص أطروحة الكتاب بوصفها رفضًا لفكرة أن الاستبداد هو الطريق الوحيد إلى الحكم المستقر أو الإصلاح في غرب آسيا.

وهذه نقطة نظرية مهمة للغاية؛ لأن الدفاع عن "الاستبداد التحديثي" ينطوي على افتراض لا يمكن البرهنة عليه بسهولة: أن السلطوية مرحلة مؤقتة ستنسحب بعد إنجاز مهمتها.

التاريخ لا يقدم ضمانة كهذه. فالسلطة الاستثنائية تميل إلى إنتاج المؤسسات والمصالح والخطابات التي تجعل الاستثناء دائمًا.

ولكن: أين تضعف أطروحة الكتاب؟

على الرغم من قوة الكتاب التفسيرية، فإن انحيازه الواضح إلى نموذج "الإصلاح/القمع" يخلق أحيانًا مشكلة مقابلة: إذ تصبح معظم الظواهر قابلة للإدراج داخل الأطروحة نفسها.

إذا توسعت حقوق المرأة، فهذا إصلاح سلطوي؛ وإذا اعتُقلت الناشطات، فهذا قمع؛ وإذا توسع الترفيه، فهو أداة لإلهاء المجتمع؛ وإذا ظهرت القومية، فهي أداة تعبئة؛ وإذا تراجع رجال الدين، فهذا إخضاع للمجال الديني.

تكمن المشكلة المنهجية هنا في قابلية الأطروحة لتفسير كل شيء تقريبًا.

والنظرية التي تستطيع تفسير كل النتائج قد تفقد، على نحو متناقض، جزءًا من قدرتها على التمييز بينها. فالسعودية التي يصفها الكتاب ليست فقط نتاج إرادة الحاكم. ثمة تحولات اجتماعية عميقة سبقت محمد بن سلمان نفسه: انتشار التعليم، الثورة الرقمية،

الابتعاث الخارجي، التحضر، تراجع بعض أشكال التدين التقليدي، تغير موقع المرأة، نمو الفردانية، وتحول أنماط الاستهلاك والثقافة لدى الشباب.

ولذلك يمكن قلب السؤال الذي يطرحه الكتاب: بدل التساؤل فقط عن كيفية استخدام الدولة للإصلاح لإعادة إنتاج سلطتها، يمكن السؤال أيضًا عن مدى اضطرار الدولة نفسها إلى الإصلاح بسبب تحولات حدثت داخل المجتمع ولم تعد تستطيع السيطرة عليها بالأدوات القديمة.

وهذا الفارق بالغ الأهمية.

في القراءة الأولى، الدولة هي الفاعل والمجتمع موضوع سياساتها. أما في الثانية، فالدولة نفسها تتكيف مع مجتمع تغير قبل أن تتغير مؤسسات الحكم.

والواقع في المملكة السعودية ربما يحتاج إلى الجمع بين المنظورين.

"الملك الابن" بعد خمس سنوات

تزداد قيمة الكتاب اليوم، بعد مرور سنوات على صدوره، لأن بعض فرضياته أصبحت قابلة للاختبار التاريخي.

صدر الكتاب في لحظة مبكرة نسبيًا من التحول: بعد قضية خاشقجي، وفي السنوات الأولى لرؤية 2030، وقبل أن تتضح النتائج بعيدة المدى لكثير من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فإن قراءته اليوم ينبغي ألا تتوقف عند سؤال: هل كان وصف الرشيد للسعودية سنة 2020 دقيقًا؟ بل ينبغي أن تسأل: أي من الاتجاهات التي رصدتها تحول إلى بنية مستقرة؟ وأيها كان مرتبطًا بمرحلة تأسيس السلطة الجديدة؟

ويبدو أن أحد أهم الاتجاهات التي التقطها الكتاب مبكرًا هو التحول من الشرعية الدينية التقليدية إلى مزيج جديد من الشرعية التنموية والقومية والاجتماعية. أما السؤال الذي لا يزال مفتوحًا فهو قدرة هذا النموذج على الاستمرار إذا تعثرت الوعود الاقتصادية التي يستند إليها.

ذلك أن الشرعية القائمة على الإنجاز تختلف جذريًا عن الشرعية التقليدية: الأولى تحتاج باستمرار إلى إنتاج نتائج قابلة للقياس.

ومن هنا قد يكون الاقتصاد، أكثر من الدين، الاختبار الأكبر للسعودية الجديدة.

إذا استطاعت رؤية 2030 خلق اقتصاد أكثر إنتاجية، وتوفير فرص مستدامة للأجيال الجديدة، وتقليص الاعتماد البنيوي على النفط، فقد تكتسب الدولة مصدرًا جديدًا طويل الأمد للشرعية. أما إذا أصبحت الفجوة واسعة بين التوقعات التي ولّدها الخطاب التحولي وبين النتائج الاقتصادية والاجتماعية الفعلية، فقد تتحول الطموحات نفسها إلى مصدر للضغط.

خاتمة: ما بعد ثنائية الإصلاح والقمع

ينتهي القارئ من كتاب " The Son King" وهو أمام سؤال أكبر من محمد بن سلمان: هل يمكن تحديث المجتمع من دون تحديث السياسة؟

ذلك هو السؤال الحقيقي الذي يجعل الكتاب جديرًا بالقراءة بعد سنوات من صدوره.

لقد استطاعت مضاوي الرشيد أن تقدّم واحدة من أكثر القراءات تماسكًا للجانب السلطوي في التحول السعودي، وأن تلفت الانتباه إلى حقيقة كثيرًا ما تضيع وسط الصور البراقة للمشروعات العملاقة والحفلات والترفيه وتمكين المرأة: أن الحداثة الاجتماعية لا تعني تلقائيًا الحداثة السياسية، وأن تحرير الفرد من بعض القيود التقليدية قد يحدث بالتزامن مع توسيع قدرة الدولة على مراقبته وضبطه.

لكن الكتاب، في المقابل، يصبح أقل إقناعًا عندما يقترب من تفسير التحول كله بمنطق إعادة إنتاج السلطوية. فالمجتمع في هذا البلد ليس مادة خامًا تعيد الدولة تشكيلها كيفما تشاء؛ إنه مجتمع تغير بالفعل، وولّد ضغوطًا وتطلعات جعلت النموذج السابق للحكم والاجتماع أقل قابلية للاستمرار.

لذلك ربما تكون الصيغة الأكثر دقة لما يجري ليست "الإصلاح مقابل القمع"، ولا حتى "الإصلاح والقمع"، وإنما التحديث السلطوي في مواجهة نتائجه غير القابلة للضبط بالكامل.

فالسلطة تستطيع أن تفتح السينما وتعيد تنظيم المجال الديني وتغير قوانين العمل وتعيد كتابة الرواية الوطنية، لكنها لا تستطيع أن تحدد مسبقًا جميع النتائج الاجتماعية والثقافية والسياسية التي ستولدها هذه التحولات.

وهنا تكمن المفارقة التاريخية الأعمق التي يفتحها كتاب مضاوي الرشيد من دون أن يحسمها: أن المشروع الذي يسعى إلى بناء دولة أكثر قوة ومركزية يحتاج، كي ينجح اقتصاديًا واجتماعيًا، إلى إنتاج مجتمع أكثر تعليمًا واتصالًا بالعالم وفردانية وطموحًا؛ لكن المجتمع الذي يمتلك هذه الصفات قد يصبح، في المستقبل، أقل استعدادًا لقبول أن تبقى السياسة المجال الوحيد المستثنى من منطق التغيير.

وبذلك فإن السؤال الذي يتركه الكتاب مفتوحًا ليس ما إذا كانت السعودية قد تغيرت. لقد تغيرت بالفعل. السؤال هو ما إذا كان النظام السياسي الذي يقود هذا التغيير قادرًا، على المدى الطويل، على البقاء خارج نطاقه.